الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)
كلية التربية – جامعة الملك سعود – الرياض
اللقاء السنوي الخامس عشر

التاءات الاستراتيجية الاثنتا عشرة
رؤية مقترحة للتوجهات المستقبلية لتطوير التعليم العام في المملكة العربية السعودية

ورقة عمل مقدمة في اللقاء السنوي الخامس عشر "تطوير التعليم : رؤى، ونماذج، ومتطلبات" الذي تنظمه الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)
في الفترة ١٩- ٢٠ محرم ١٤٣١ هـ الموافق ٥-٦ يناير ٢٠١٠م
شوال ١٤٣٠هـ

إعداد

أ.د. عبد الرحمن بن أحمد صائغ

أستاذ الإدارة والتخطيط الاستراتيجي
كلية التربية - جامعة الملك سعود

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التاءات الاستراتيجية الاثنتا عشرة
رؤية مقترحة للتوجهات المستقبلية لتطوير التعليم العام
في المملكة العربية السعودية

ورقة عمل مقدمة في اللقاء السنوي الخامس عشر "تطوير التعليم : رؤى، ونماذج، ومتطلبات" الذي تنظمه الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)
في الفترة ١٩-٢٠ محرم ١٤٣١ هـ الموافق ٥-٦ يناير ٢٠١٠م
شوال ١٤٣٠هـ

إعداد

أ.د. عبد الرحمن بن أحمد صائغ
أستاذ الإدارة والتخطيط الاستراتيجي
كلية التربية - جامعة الملك سعود

تهدف الورقة إلى تقديم رؤية مقترحة تسهم في تحديد الملامح الأساسية لبناء إطار وطني للإصلاح الشامل للتعليم العام في المملكة العربية السعودية، تستجيب للمشكلات التي يعاني منها النظام التعليمي ، والتحديات والتغيرات المستقبلية، والمتمثلة بدخول العالم إلى عصر العولمة والتفاعل الحضاري، وبروز الاقتصاد المعرفي كأحد السمات البارزة لاقتصاديات المستقبل والذي يعتمد بشكل رئيس على رأس المال الفكري والبشري ، ودور النظام التعليمي والتربوي في إعداد الأفراد القادرين على الإسهام في مجتمع الغد وبنائهم، وهو المجتمع المعرفي الذي يمكن من خلال الإعداد العلمي والتربوي لأفراده أن يسهم بكفاءة وفعالية في عمليات نظام الاقتصاد المعرفي وأنظمته.

ولقد نصت الرؤية على أن الغاية الإستراتيجية من إصلاح التعليم العام وتطويره ، هي إعداد الفرد ليكون مواطناً صالحاً ومنتجاً في ضوء الثوابت العقدية والوطنية والمعايير الدولية، من خلال حشد وتوجيه كافة الإمكانات والموارد المتاحة لإيجاد بيئة مدرسية محافظة على القيم والهوية، ومحفزة للإبداع والابتكار .

ويتم تحقيق الرؤية الإستراتيجية من خلال التاءات الاستراتيجية الاثنتي عشرة وهي :

التوسع والتنويع ، التجويد ، التطوير، التقويم، التحفيز والتمويل ، التفويض ، التدويل ، التخصيص ، التميز والإبداع ، التوأمة والشراكة الدولية ، التنسيق والتكامل من أجل الشراكة المجتمعية .

واختتمت الورقة بالإشارة إلى ضرورة تبني مفهوم التجديد في النظام التعليمي كمدخل إجرائي تطبيقي لتحقيق الرؤية واستراتيجياتها ، وتحويلها إلى واقع عملي ملموس ، ذلك الواقع الذي يمثل العنصر المشترك لكافة التاءات الإستراتيجية الإثنى عشر ، ويعمل على تحقيق التوازن بين الأصالة والمعاصرة للتطوير التعليمي في ضوء تبني التطوير المتمركز حول

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المدرسة بوصفها الوحدة الأساسية لنظام التعليم العام .

مقدمة :

يعد التطوير أو الإصلاح سنة طبيعية من سنن الحياة الكونية، تهدف إلى التصدي للمشكلات والاحتياجات المزمنة التي تعاني منها سائر الأنظمة المجتمعية، ولا يشذ عن هذه القاعدة النظام التعليمي أو التربوي الذي يمثل جوهر الأنظمة المجتمعية، لارتباطه بالقيم، والعادات، والاتجاهات، والمعارف، والمهارات . كما أن التطوير والإصلاح التعليمي يعد مدخلاً أساسياً لمواجهة التغيرات الحالية، والاستحقاقات المستقبلية؛ لاسيما ما يتعلق منها ببناء المجتمع المعرفي، والاقتصاد المعرفي، وتحقيق التميز والريادة في ظل عالم تنافسي قائم على مبدأ البقاء للأجدر والأصلح .

ويمثل المدخل الاستراتيجي للتطوير والإصلاح التربوي أكثر المداخل فعالية لإحداث التغيير المنشود ، بوصفه ينطلق من غاية رئيسة تستند إلى رؤية واضحة ومحددة عن ملامح المستقبل المأمول ، يتم من خلالها تحديد مجموعة متكاملة من الاستراتيجيات المبنية على تحليل دقيق للواقع، من حيث إيجابياته وسلبياته، أو ما يسمى بمكامن القوة والضعف من جهة ، ومن حيث الفرص المتاحة والتحديات الممكنة من جهة أخرى .

ومما لا شك فيه أن الهدف النهائي من وضع الإستراتيجيات لا يكمن في إصدار قوائم متعددة منها؛ بل إن المغزى الحقيقي لوضع هذه الاستراتيجيات يكمن في التوصل إلى اتفاق جماعي لكافة المعنيين بعملية التطوير والإصلاح ، على مجموعة محددة من الاستراتيجيات تعمل على توحيد الخارطة الذهنية لجهودهم تجاه الإصلاح والتطوير ، بما يمكنهم من تضافر جهدهم الجماعي نحو ترجمة هذه المبادئ والاستراتيجيات إلى خطط عمل ، تنقل هذه الاستراتيجيات إلى واقع إجرائي عملي ملموس .

ولعل مما ينبغي التنويه عليه في اقتراح أي مبادرة للإصلاح والتطوير التربوي أنها تأتي في إطار سلسلة من المحاولات والجهود الجادة للإصلاح عبر فترة طويلة من الزمن، قد تشمل العمر الزمني للنظام التعليمي منذ بداياته حتى الوقت الحالي ، فعلى سبيل المثال فإن نظام التعليم في المملكة العربية السعودية الذي لا يتجاوز عمره الزمني تسعة عقود منذ إرساء قواعد النظام التعليمي الرسمي على يد المليك المؤسس (طيب الله ثراه) عام ١٣٤٣هـ حيث أمر بإنشاء مديرية المعارف، ليتولى مهام الإشراف على التعليم ، قد مر بعدة محطات تطويرية يمكن الإشارة إلى أهم ملامحها ذات العلاقة بالتعليم العام فيما يلي :

١ – البدء من مرحلة الصفر حيث كانت البداية متواضعة جداً ، تمثلت في ٤ مدارس ابتدائية لا يزيد عدد معلميها عن العشرات ، ولا يزيد عدد طلابها عن المئات، وبلغت ميزانية التعليم في عام ١٣٤٣هـ حوالي (٥٦٠٠) حينها، بما يعادل (٢٢٠ ألف ريال سعودي) .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثم امتد هذا النظام أيضاً أفقياً ورأسياً ليشمل مختلف مراحل التعليم المتاح للذكور والإناث ومستوياته وأنواعه على حد سواء، وفي مختلف مناطق المملكة المترامية الأطراف، حيث وصل عدد المدارس في عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ أكثر من ٣٣ ألف مدرسة يدرس بها أكثر من ٥ مليون طالب وطالبة ، ويقوم على التدريس بها هيئة قوامها أكثر من ٤٥٠ ألف معلم ومعلمة ، وخصص لها ميزانية تمثل حوالي ٢٠ ٪ من الميزانية العامة للدولة، تقدر بأكثر من ٧٠ بليون ريال سعودي .

٢ – الانتقال من مرحلة " معلم الضرورة " الذي لا يزيد تأهيله العلمي عن ٣ سنوات بعد المرحلة الابتدائية ، إلى إعداد المعلمين المؤهلين الحاصلين على درجة البكالوريوس .

٣ – الانتقال من مرحلة التفتيش التربوي المعتمدة على تصيد أخطاء المعلمين، إلى مرحلة الإشراف التربوي الهادفة إلى تطوير أداء المعلم .

٤ – القيام بالعديد من المبادرات، والجهود، والتجارب التطويرية الكيفية الهادفة إلى الارتقاء بالعملية التربوية في مجال تدريب المديرين والمعلمين ، والمناهج والمقررات الدراسية والبنية التعليمية ، وهي جهود حقق بعضاً منها نوعاً من التقدم الملموس ، وأخفق بعضاً منها في تحقيق النتائج المرجوة .

٥ – اتسمت المرحلة السابقة من النظام التعليمي بالاهتمام في بداية الأمر بالتركيز على البعد الكمي ، ثم تميزت الفترة الحالية بجهود كبيرة لتحقيق التوازن بين البعد الكمي والكيفي، ولعل أبرز هذه الجهود يتمثل في دمج تعليم البنين وتعليم البنات تحت مظلة إشرافية واحدة تحت مسمى وزارة التربية والتعليم عام ١٤٢٣هـ ، وتطوير منهج العلوم والرياضيات، والبدء الفعلي بتطبيقه اعتباراً من العام الدراسي ١٤٣٠ / ١٤٣١هـ.

٦ – توجت مبادرات الإصلاح والتطوير التعليمي بمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام (تطوير) ولا زال العمل بها جارياً.

وعلى الرغم من تلك الجهود والمبادرات التطويرية التي طرأت على النظام التعليمي السعودي إلا أن الحاجة تظل ماسة للمزيد من العمليات التطويرية التي تهدف إلى معالجة أوجه الضعف والقصور التي أنتابت هذا النظام ، ثم هناك الحاجة الملحة أيضاً إلى تطوير النظام التعليمي وإصلاحه؛ ليستجيب إلى التحديات والتغيرات المستقبلية والمتمثلة بدخول العالم إلى عصر العولمة والتفاعل الحضاري ، وبروز الاقتصاد المعرفي كأحد السمات البارزة لاقتصاديات المستقبل، الذي يعتمد بشكل رئيس على رأس المال البشري والفكري ، ودور النظام التعليمي والتربوي في إعداد الأفراد القادرين على الإسهام في " مجتمع الغد وبنائهم " ، وهو " المجتمع المعرفي " الذي يمكن من خلال الإعداد العلمي والتربوي لأفراده أن يسهم بكفاءة وفعالية في عمليات نظام الاقتصاد المعرفي وأنشطته.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وإذا كانت الإنتاجية والتنافسية مطلب مفصلي لمجتمع المعرفة واقتصادياته التي تعتمد على الفرد المنتج ، فإن الظروف والمتغيرات السياسية والاجتماعية التي أفرزها عصر العولمة وما صاحبه من كوارث وظواهر عالمية يأتي في مقدمتها الإرهاب وصراع الحضارات ، أوجبت على النظام التعليمي التربوي أن يأخذ بعين الاعتبار تعزيز روح المواطنة الصالحة وتعميق مبدأ الحوار وتقبل الاختلاف الثقافي والحضاري، واحترام تعدد الآراء، والقدرة على التواصل، والتفاعل، والتعايش مع الآخرين ، وبعبارة موجزة ينبغي على النظام التعليمي التربوي السعودي استيعاب المهارات الأساسية لعصر المستقبل، والعمل على تنميتها وتعزيزها في نفوس الناشئة والشباب بوصفهم " قادة المستقبل" الذي يعتمد عليهم (بعون الله) على تحقيق الريادة ومواصلتها بما يحقق الرفاهية والتقدم المستمر ، ويسهم في دخول المملكة العربية السعودية إلى مصاف العالم الأول أو الدول المتقدمة . إنطلاقاً من مضمون الشعار الذي ينص على أن إصلاح التعليم وتطويره هو الثروة الحقيقة للوطن .

ولعل من الطبيعي أن تأتي خطة إصلاح نظام التعليم العام في المملكة العربية السعودية وتطويره لتضع توجهات، وأهداف، ومبادئ إستراتيجية متعددة ، ومن هذه التوجهات ما يمكن تسميته بـ (التاءات الاستراتيجية الاثنا عشرة) لإصلاح التعليم، وتتضمن التالي: (التوسع والتنويع، التجويد ، التطوير، التقويم، التحفيز، التمويل، التفويض، التدويل ، التخصيص، التميز والإبداع، التوأمة من أجل الشراكة الدولية ، التنسيق والتكامل من أجل الشراكة المجتمعية).

ومن هذا المنطلق فإن الورقة تركز على تقديم رؤية مقترحة ينبثق منها مجموعة من الاستراتيجيات لتطوير التعليم العام في ضوء المدخل الاستراتيجي .

أهداف الورقة :

تهدف الورقة إلى تقديم رؤية مقترحة تسهم في تحديد الملامح الأساسية لبناء إطار وطني للإصلاح الشامل للتعليم العام في المملكة العربية السعودية، من خلال إقتراح مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن الاسترشاد بها في بناء الخطط، والبرامج، والسياسات التطويرية.

أولاً : التحديات التي تواجه المؤسسات التربوية بالتعليم العام:

لعل من المناسب قبل البدء في التحدث عن التاءات الاستراتيجية بشيء من التفصيل ، الإشارة بإيجاز عن أبرز التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم العام في الوقت الحالي ، بوصفها منطلقات أساسية لتبرير عملية الإصلاح والتطوير التعليمي، وهي كما يلي :

- عدم مواءمة المخرجات التعليمية لمتطلبات التنمية وسوق العمل، فضلاً عن استحقاقات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاقتصاد المعرفي .

- تدني مستوى الانتماء والمواطنة لدى خريجي المنظومة التعليمية ، وعدم وضوح التأثير الإيجابي لدور التعليم القيمي على سلوكياتهم الحياتية .
- ضعف الأنظمة والسياسات، وعدم تهيئة المباني والتجهيزات المدرسية لقبول تنوع أكثر للطلاب الموهوبين وذوي الإعاقات المختلفة، وبما يتيح الفرص التعليمية المتساوية لمختلف شرائح المجتمع .
- سوء التوزيع، وعدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لمواجهة الاحتياجات والمتطلبات الفعلية للمؤسسات التربوية وتنامي وتيرة الهدر المالي .
- ندرة القيادات والكفاءات المؤهلة تأهيلاً ملائماً لمتطلبات الأنماط والاتجاهات التعليمية الحديثة.
- ضعف إدارة الجودة لضبط نوعية المخرجات القادرة على المنافسة العالمية.
- عدم ملاءمة المناهج والمقررات والأنشطة بشكل كافٍ لمتطلبات العصر ومتغيراته.
- عدم توفر القدر المناسب من التقنية في أنشطة المؤسسات التربوية .
- عدم التوازن في الصلاحيات والمسؤوليات المناطة بالمسويات الإدارية التنظيمية الثلاثة (الجهاز المركزي ، الإدارة التعليمية ، المدرسة) ، وتهميش دور المدرسة التي تمثل الوحدة الأساسية للنظام التعليمي .

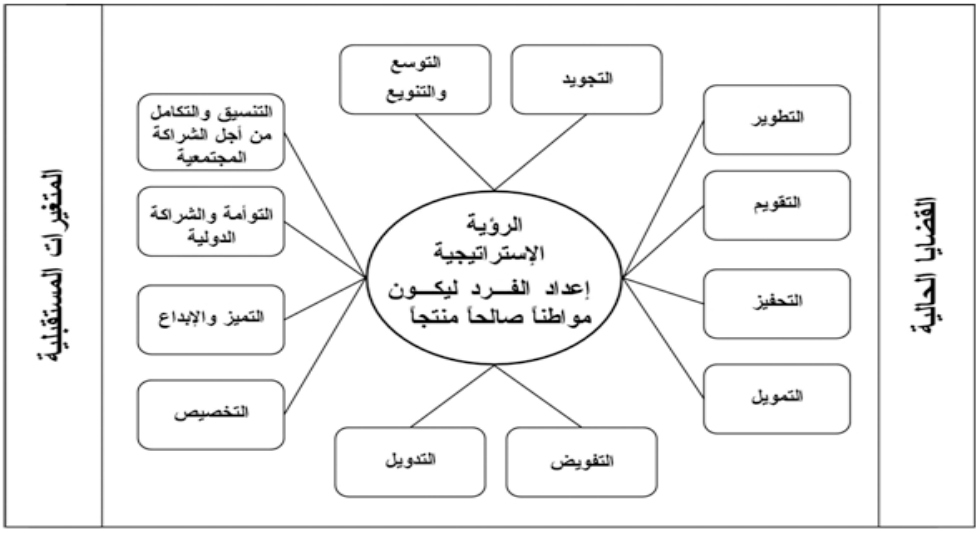

نموذج توضيحي للرؤية الاستراتيجية المقترحة وتحققها من خلال التاءات الاستراتيجية الإثنتا عشرة الهادفة إلى إصلاح التعليم العام بالمملكة العربية السعودية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانياً : تحديد الرؤية الإستراتيجية لإصلاح التعليم العام وتطويره:

إعداد الفرد (الناشئة والشباب) ليكون مواطناً صالحاً منتجاً في ضوء الثوابت الدينية، والوطنية، والمعايير الدولية،من خلال حشد كافة الإمكانات والموارد المتاحة وتوجيهها لإيجاد بيئة مدرسية محافظة على القيم والهوية، ومحفزة للإبداع والابتكار.

ثالثاً : التاءات الاستراتيجية الإثنتا عشرة المقترحة : نظرة تحليلية

يمكن تحقيق الغاية الاستراتيجية من خلال (التاءات الاستراتيجية الإثنتا عشرة) والتي تتضمن بإيجاز التالي :

١- **التوسع والتنويع** : وهو أن تتاح الفرصة التعليمية لجميع من هم في سن التعليم (مرحلة رياض الأطفال)، (تعليم ذوي الإعاقة) (تعليم الكبار).....الخ

٢- **التجويد**: وهو تعليم تكاملي لأبعاد العملية التعليمية الثلاثة ،التعليم، والتعلم، والتقويم، ويشمل الجوانب القيمية والمهارية والمعرفية في ضوء المواصفات الدولية، ومعايير الجودة والاعتماد المدرسي .

٣- **التطوير** : وهو تطوير تربوي وإداري بتناول الأنظمة واللوائح، والتنمية المهنية المستدامة ، والبيئة التعليمية بمختلف المستويات التعليمية والإدارية على أن يشمل التطوير عناصر الكفاءة الداخلية والخارجية وعوامل الكفاية الإنتاجية للتربية والتعليم ،

٤- **التقويم**: وهو تعليم يعتمد على التقويم الشامل المطور لمختلف عملياته وأنشطته في ضوء المؤشرات والمعايير الأدائية .

٥- **التحفيز** : وهو نظام تعليمي يعتمد على مبدأ التحفيز المرتبط بمستوى الأداء الوظيفي، ويؤسس للتنافس الشريف وحرية الاختيار.

٦- **التمويل** : وهو ترشيد مصادر التمويل وتنويعها، والتوزيع و الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للقطاع التعليمي .

٧- **التفويض** : وهو تفويض الصلاحيات للإدارات التعليمية والمدارس بما يتفق مع المهام والمسؤوليات في ضوء نظام محاسبي فعال.

٨- **التدويل** : وهو التهيئة والاستجابة لمتطلبات تدويل التعليم واستحقاقات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق ببناء مجتمع المعرفة، والإسهام في الاقتصاد المعرفي على المستوى الدولي .

٩- **التخصيص** : وهو تطبيق مبادئ التخصيص لتحقيق الشراكة مع القطاع الخاص بما يتفق مع طبيعة القطاع التعليمي .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١٠- **التميز و الإبداع :** وهو اتخاذ كافة التدابير التي تحقق التميز والإبداع في المجال القيادي، و الإداري، والتدريسي، و التعليمي بما يحقق الريادة العالمية .

١١- **التوأمة والشراكة الدولية :** وهو عقد اتفاقيات التوأمة والشراكات مع المؤسسات التربوية الرائدة عالمياً.

١٢- **التنسيق والتكامل من أجل الشراكة المجتمعية:** وهو إحداث شراكة استراتيجية مع مختلف شرائح المجتمع وأفراده من ذوي العلاقة بالبيئة التعليمية .

وفيما يلي عرض تحليلي موسع للتاءات الإستراتيجية الإثنتا عشرة :

١- التوسع والتنويع :

تتطلب إستراتيجية التوسيع والتنويع في التعليم ، إيجاد مسارات، وبدائل، وأنماط تعليمية مختلفة، تراعي الفوارق الفردية، والظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية بين أفراد المجتمع، وتستجيب لمتطلبات التنمية الشاملة . (صائغ، ٢٠٠٤م: ٣٢) وكذلك يمكن تنويع خدمات المستفيدين من التعليم من خلال اعتماد استراتيجية التنويع، واستراتيجية التركيز؛ لتحقيق تكافؤ الفرص أمام الجميع ، ولرفع المستوى التعليمي والثقافي للمواطنين كافة.

وقد أظهر تقييم التعليم للجميع الذي أجري في دول العالم عام ٢٠٠٠م بما فيها الدول العربية أنه رغم الإنجازات التي تحققت ، فلا تزال الحاجة ملحة لتكثيف الجهود لتحقيق تعليم جيد للجميع ، لهذا أجمع المشاركون في المنتدى العالمي للتربية – المنعقد في داكار – السنغال في إبريل عام ٢٠٠٠م ، على الهدف السادس الذي ينص على "تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع ، بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلم.."(حمود، ٢٠٠٢ م: ٧)

وحيث إن التنويع يخدم جمهوراً كبيراً ومتنوعاً من حيث العمر، والمستوى التعليمي والثقافي، والقدرات، ومستويات الذكاء ، والعمل على تلبية احتياجات المستفيدين باختلاف أعمارهم وتعدد تخصصاتهم، وتباين مستوياتهم ، وهذا يساعد على النمو والتوسع في التعليم من خلال تقديم خدمات متنوعة ، وهذا لا يتأتى إلا من خلال:

- التوسع في تنويع التعليم، وربطه في أولويات التنمية واحتياجات سوق العمل .
- الانتقال من التركيز على التعليم النظامي وحده إلى توفير التربية للجميع، وبناء مجتمع معرفي دائم التعلم والتعليم .
- الانتقال بالتعليم من الممارسة التقليدية المركزة على الكم المعرفي والتلقين إلى التعلم الذاتي باستخدام التقنيات المتقدمة للمعلومات ومصادر المعرفة، مع توفير نوعية راقية من التعليم لكل الطلاب ، وعن طريق تضافر الجهود وإتاحة الفرص التي تستهدف إثراء العملية التعليمية؛ حتى تسير بخطى حثيثة بالنسبة للطلاب من ذوي القدرات العالية،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والعمل على النهوض بمهارات الطلاب وقدراتهم في علوم المستقبل ، حتى يمتلكوا ما يساعدهم على النجاح في المهن الفنية مستقبلاً.(شحاتة، ٢٠٠١م: ٢٢)

ولابد من تطوير الإدارة والبيئة الصفية بوصف قاعات الدرس مزارع للفكر البشري ، وتمثل العمود الفقري لتحسين التعليم / التعلم ، وأيضا تدريس التفكير من أحد الأهداف المهمة لعملية التربية، فثقافة التفكير من أهم الأمور لتغيير الذهنية والوصول إلى "المجتمع المتعلم" .(شحاتة، ٢٠٠١م: ٢٨)

لذا يؤكد (صائغ ، ٢٠٠١م: ٥٩) على تبني استراتيجية "بناء المجتمع المتعلم"، وذلك من خلال تفعيل السياسات التعليمية الهادفة إلى إتاحة فرصة التعليم للجميع وفقاً لما يلي :

- العمل على تعميم مرحلة رياض الأطفال في ضوء خطة محددة غايتها النهائية استيعاب الأطفال من خلال مساهمة القطاع الخاص ، والمؤسسات الحكومية، والجمعيات الخيرية في إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال.
- تبني سياسة "التعليم الإلزامي" من خلال وضع برنامج يشمل الخطوات والمراحل المؤدية إلى التطبيق الكامل لهذه السياسة بدءاً بحملات التوعية لأولياء الأمور واللقاءات التعريفية لشاغلي الوظائف التعليمية وشاغلاتها، ومروراً بتقدير الاحتياجات والمتطلبات المادية والبشرية لتفعيل هذه السياسة، وإزالة العوائق والصعوبات التي تعترض تنفيذه،ا والمعايير التي يتم تقييم هذه السياسة في ضوئها، واقتراح الإجراءات، والآليات، والقواعد المنظمة لها ، ووصولاً إلى سريان مفعول التطبيق الكامل لإلزامية التعليم في جميع أنحاء المملكة.
- رفع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العام بمختلف مراحله وأنواعه، بما في ذلك مدارس محو الأمية ومدارس ذوي الإعاقة ، والاستمرار في إتاحة الفرص التعليمية لأبناء الوطن في مختلف قرى وهجر المملكة بمعدلات تصل إلى (١٠٠٪) للتعليم العام على أن يتم ذلك في ضوء إعداد شبكة متكاملة من الخرائط التعليمية التي تشمل كافة المؤسسات التعليمية، بدءاً بمرحلة رياض الأطفال حتى مرحلة التعليم الجامعي بنوعيها الحكومي والأهلي ، والعمل على تفعيل الخطط الوطنية للمباني المدرسية من خلال مشاركة القطاع الخاص جنباً إلى جانب الاستمرار في تنفيذ المشاريع المدرسية الحكومية بما يكفل التخلص من المباني المستأجرة التي تتجاوز نسبتها في الوقت الحالي حوالي ٦٠٪ من إجمالي المباني التعليمية من ناحية ، وبما يهدف إلى سد الطلب الإضافي المستقبلي على المباني المدرسية الذي يصل إلى حوالي (١٣) ألف مؤسسة تعليمية بحلول عام ١٤٤١/٤٠هـ

ويمكن تحسين نوعية التعليم عن طريق توفير فرص التدريب المستمر أثناء الخدمة لجميع العاملين في التربية والتعليم، لتطوير معارفهم، وصقل خبراتهم ومهاراتهم، بحيث تتلاءم مع التطور العلمي السريع، مع إزاحة ثنائيات التعليم المفتعلة ذات الأثر السلبي، مثل ثنائية التعليم النظري، والتعليم الفني، أو التعليم الديني والتعليم العلمي ، أو المستوى العلمي للتعليم الحكومي ورديفه التعليم الأهلي، أو تعليم المدن والقرى والهجر، أو انعدام التنسيق بين تعليم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

البنين وتعليم البنات، وغيرها من الثنائيات التي تحد من كفاءة التعليم وفعاليته. (صائغ، ٢٠٠١م: ٥٥).

٢- التجويد:

وتتطلب استراتيجية تجويد التعليم، التركيز على تطوير عناصر العملية التعليمية،وتحسين جوانبها المادية، والبشرية ، والإدارية، والتقنية للوصول إلى إيجاد بيئة تعليمية متميزة قادرة على تزويد الطلاب بالقيم والمهارات والمعارف الهادفة، وتنمية الجوانب العقلية، والنفسية، والاجتماعية، والفسيولوجية التي تسهم في بناء شخصيتهم المتزنة ، ليكونوا أعضاء صالحين منتجين لأسرهم، ومجتمعهم، ووطنهم، وإنسانيتهم . (صائغ، ٢٠٠٤م: ٣٢)

وبعد ذلك يأتي دور تقييم الأداء، الذي يعد الكشاف الحقيقي لمستوى الأداء ونوعيته، من خلال تشخيص الواقع، وتحديد مكامن الضعف والقوة فيه، ومن ثمَّ وضع التوصيات التي تعين على تجاوز جوانب القصور وتعزيز جوانب القوة .وحيث إن عملية التعلم ذات سمة تفاعلية تنموية بين عناصر المنظومة التعليمية في بيئة مهيأة بالخبرات والمصادر المناسبة ترتكز على نوعية الأداء لكل من أطرافٍ المنظومة وعلى طبيعة البيئة المحيطة، فإن تجويد هذه العملية يتطلب تقويماً صادقاً يحدد مدى تحقق الهدف، ويرتقي بمستوى أفضل للأداء .

ولا شك أن العلاقة التفاعلية بين أقطاب العملية التعليمية (المعلم ، الطالب، المنهج ، البيئة المدرسية ، الأسرة) تعد المحور الحاسم في الرقي بمستوى الأداء ، وتحقيق أهداف التعلم (مشروع تطوير التعليم، ٢٠٠٧م: ١١٥)

لذا فعلى سبيل المثال يجب النظر إلى المنهج بأنه منظومة متكاملة، وعلى أن يتم تعديله بشكل شمولي، مع الأخذ بالأسلوب العلمي في تخطيط المقررات الدراسية ، وتطوير المناهج في ضوء دراسة مستقبلية وبحوث تنبؤية تربوية. (حجي، ٢٠٠٤م: ١٢٢)

إن تجويد التعليم يشمل التحسين، والتطوير، والتجويد في الأداء للأمور المادية مثل (المباني، والتجهيزات المدرسية، والوسائل، والتقنيات التعليمية، وطرائق التدريس المختلفة، والخدمات المساندة التعليمية والطلابية .....) والإمكانات البشرية مثل (توفير الكوادر المؤهلة لسد الاحتياج ، وتوفير الموظفين النابهين الأكفاء ، وتوفير التدريب المستمر لكل المنسوبين في المؤسسة التعليمية) .وكذلك تحسين محتوى المناهج الدراسية وأساليب التقويم وتطويرهما.

وعلى وجه العموم ، فإن الجودة الشاملة للعملية التعليمية يمكن أن يتم ضبطها وتحقيقها من خلال المبادئ الآتية : (السلوم ، ٢٠٠٥م ، ص ٢٤١)

١- قيام قيادة الإدارة التربوية بوضع إطار إجرائي للجودة، حتى تتمكن المؤسسات التعليمية من تقديم خدمات متميزة .

٢- على كل فرد من أفراد المؤسسة التعليمية أن يعي مسؤوليته في تحقيق الجودة الشاملة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للتعليم فيما يخصه.

٣- إتقان الأداء الوظيفي من أجل منع حدوث الأخطاء .

٤- اعتماد مواصفات قياسية عالمية لجودة الأداء، والتحقق من إنجازها .

٥- اكتساب ثقة المستفيدين من الخدمة التعليمية من خلال تحسين جودتها .

٦. تبني نظام متابعة لتنفيذ إجراءات التطوير والتجديد التربوي الهادفة إلى تحقيق الجودة .

ويمكن أن تكون جودة التعليم أكثر مصداقية إذا صدرت من مؤسسات مهنية مستقلة للاعتماد المدرسي ، تحت إشراف تربويين مختصين مشهود لهم بالخبرة المتعمقة، والمصداقية والنظرة بعيدة المدى ، والتصور الشامل لسياسات التعليم، وأهدافه، ومستقبله، وهؤلاء الذين يعتمدون في حكمهم على إحصاءات وبرامج عمل دقيقة، وتقارير علمية ذات مصداقية وثبات. (السلوم، ٢٠٠٥م، ٢٤١)

ويمكن تحقيق استراتيجية "تجويد التعليم"، وذلك من خلال تفعيل السياسات التعليمية التالية: (صائغ ، ٢٠٠١ م: ١٢)

- إحداث إصلاح جذري في بنية التعليم يتسم بالشمولية، والتكامل، والمرونة، مع التأكيد على تبني صيغه ((التعليم الأساسي))، وتنويع برامج التعليم الثانوي لتشمل البرامج التطبيقية والفنية ، والاستمرار في تطوير برامج التعليم الموازي في مجال محو الأمية والتعليم الخاص، وبرامج الموهوبين على وجه الخصوص بالإضافة إلى ربط برامج التعليم العالي على مستوى دون البكالوريوس، والبكالوريوس والدراسات العليا (ماجستير ، دكتوراه) باحتياجات سوق العمل وإيلاء برامج التعليم المستمر وخدمة المجتمع اهتماماً بالغاً عن طريق إقامة نظام متطور شامل يلبي الاحتياجات التعليمية والتدريبية لمختلف شرائح المجتمع ويراعي متطلبات قطاعات التنمية، ويتطلب هذا الإصلاح المقترح الاعتماد على مفهوم ((الكفايات التعليمية)) لصياغة المناهج والبرامج التعليمية بأسلوب علمي يستجيب لاحتياجات الفرد والمجتمع السعودي .
- تطوير المناهج، والمقررات، والكتب الدراسية، والأنشطة المصاحبة لها، بحيث تنتقل من أسلوب التلقين والحفظ إلى أسلوب الإبداع والابتكار ، من خلال الأخذ بمفهوم ((التعلم الذاتي)) ، والتوسع في مفهوم ((التعليم الإلكتروني)) من خلال الإفادة من إمكانات وسائط التعلم الحديثة كالأقراص المضغوطة وشبكات المعلومات، مع إيلاء مزيد من العناية بالنشاط الطلابي كجزء لا يتجزأ من المنهج الدراسي الذي يعمل على تعزيز التعلم عن طريق الخبرة المباشرة، ويؤدي إلى تنمية شخصيات الطلاب وصقل مواهبهم . بالإضافة إلى مراجعة أساليب التقويم الطلابي وتطويرها وفق مفهوم ((التقويم التكويني البنائي)) بما يساعد على تشخيص أداء المتعلم، ويرفع كفاية عملية التعليم والتعلم .
- التطوير المهني لشاغلي الوظائف التعليمية، والوظائف القيادية التربوية في جميع مراحل التعليم ومستوياته ، وذلك من خلال تحديث برامج كليات التربية وإعداد المعلمين

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لتواكب الكفايات العلمية، والمهنية، والاجتماعية المطلوب توفيرها في ((معلم المستقبل))، وبأتي في مقدمة متطلبات هذا الإعداد تمكين معلمي المستقبل من استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في مجال التدريس والتعليم، مع استمرار في تيسير سبل التطوير المهني المستمر لشاغلي الوظائف التعليمية بعد التخرج بواسطة التقنيات المتطورة والوسائط المتعددة التي تتبع التعليم عن بعد ، وبواسطة إتاحة الفرصة لهم لحضور اللقاءات، والندوات، والمؤتمرات في مجال التخصص العلمي، أو في المجال المهني التربوي.ولعل من الأجدر أن تباشر الجهات المشرفة على التعليم العام في تبني صيغ متقدمة للتطوير المهني للعملية التدريسية، من خلال اعتماد شهادة "ممارسة المهنة" كشرط أساسي للاستمرار في مزاولة التدريس أو العمل الإداري التربوي ، ومن خلال مستوى أدائهم في المجال التخصصي والمجال المهني يتحدد في ضوئها القرارات المتعلقة بالترقية أو الحوافز.

- تبني المفهوم الشامل لتقويم الأداء لمختلف مجالات العلمية التعليمية وعناصرها، بحيث تسند مهمة ((التقويم الكلي)) إلى أجهزة التطوير التربوي على المستوى المركزي في وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي، وتتركز مهمة هذه الأجهزة في وضع معايير الأداء الإداري والتربوي للعملية التعليمية، والإشراف على تطبيقها في الإدارات التعليمية بالمناطق، أو الجامعات، أو الكليات في ضوء آليات ومراحل محددة، تبنى على أسس علمية تكون غايتها الرئيسة التقويم من أجل التخطيط والتطوير، وتستهدف على وجه التحديد تجويد التعليم وتحسين فعاليته .

٣- التطوير :

تتطلب إستراتيجية تطوير التعليم ، إيجاد آليات، وهياكل التطوير المؤسسي، وتفعيل التخطيط الاستراتيجي في مختلف المستويات الإدارية التعليمية ، والتركيز على التطوير المهني لسائر القيادات التربوية بوصفهم العنصر الحاسم في تحقيق عملية التطوير الشامل للتعليم .(صائغ، ٢٠٠٤م: ٣٤)

كذلك يجب إعادة توجيه طرق إعداد المعلم وبرامجه على نحو يحقق التوازن بين محتوى المادة الدراسية والجوانب النفسية والتربوية؛ لكي يتم إعداد المعلم وفقاً للأسس المهنية السليمة لتحقيق النظرة التكاملية لعمليات الإصلاح والتطوير ، وزيادة فاعلية الإدارة اللامركزية على مختلف المستويات وفقاً لما يلي :

تطور أدوات التعليم : حيث إن الفصل الدراسي في المستقبل سيكون حجرة مفتوحة على العالم من خلال شبكة الإنترنت، وتقنيات التعلم والتعليم المتطورة في ضوء مفاهيم وتطبيقات الفصول الذكية والافتراضية ، لذا فإن هذه الأدوات الجديدة تسهم في إتاحة فرص وإمكانات جديدة للتعليم.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التنمية المهنية: أصبح نظام التنمية المهنية جزءاً مهماً من نسق المدرسة التعليمي، لذا يجب أن يوجه من أجل دفع جهود التنمية على ثلاثة مستويات (بلة وآخرون، ٢٠٠٢م: ٢٥٨):

١- مستوى الفرد، للارتقاء بكفايته العملية والإكلينيكية بوصفه معلماً أو قيادياً.

٢- مستوى جماعي، بغية تنمية مهارات المشروع الجماعي داخل المدرسة لكل أعضاء العملية التعليمية.

٣- مستوى النظام التعليمي، وصولاً إلى ربط كل أجزاء التنظيم المدرسي من الداخل، من جهة ، وربط المدرسة بالإدارة التعليمية في منطقتها من جهة أخرى.

ولتسهيل هذه المهمة في تنظيم التنمية المهنية لأعضاء الهيئة المدرسية يتطلب الأمر تغيير المفاهيم التربوية عن المعلمين ، بوصفهم مهنيين ، وعن التربية أو التعليم، بوصفهما مهنة. وأول ما ينبغي تغييره هو المفهوم السائد حول عملية التنمية المهنية بحيث لا تعد مسؤولية خارجية؛ بل أن تصبح أيضاً مسؤولية كل المعلمين والإداريين، داخل المدرسة. ويمكن تحديد أهم خصائص هذا التوجه الحديث في التنمية المهنية، على النحو التالي : (بلة وآخرون ، ٢٠٠٢م : ٢٥٨)

- التحول من المدخل القائم على علاج النقائص والضعف بالتدريب، إلى المدخل القائم على رفع مستوى الكفايات، بالتنمية المهنية المستمرة.
- التحول من الحفظ والتلقي ، إلى التفكير والتأمل، حيث يقل دور المعلم ، بوصفه ناقلاً للمعرفة ، ويزداد دوره في تنمية عملية التعلم القائمة على التحليل والتفكير لدى المتعلم.
- الانتقال من التعلم الفردي إلى التعلم الجماعي
- التحول من المركزية إلى اللامركزية، حيث يتغير دور المدرسة في الإدارة المركزية من مجرد تنظيم أنشطة التدريب إلى دور أكثر فعالية في تسهيل الأنشطة التي يقرها أعضاء المدرسة.
- الانتقال من التدريب في الخارج إلى التنمية المهنية داخل المدرسة القائمة على تقدير الاحتياجات الفعلية.

أما التنمية الإدارية فهي عملية شاملة تستهدف الوصول إلى جهاز إداري كفء يستطيع النهوض بأعباء التنمية بمختلف أبعادها ، ويأتي في مقدمتها البعد التربوي . ويتم ذلك من خلال التخطيط العلمي السليم ، والتنفيذ الدقيق للعمليات التنموية المختلفة، والمتابعة الواعية المستمرة التي تكشف الأخطاء وتعمل على إصلاحها، وتجنب الوقوع فيها، وتركز التنمية الإدارية على عدة جوانب وهي: (آل سعود، ٢٠٠٨م: ٦٦)

- تطوير الهياكل والوظائف وإعادة تشكيلها بما يحقق التناسق بين الهياكل التنظيمية والأداء المطلوب، وذلك من خلال تحديد دقيق وواضح للمسؤوليات، والصلاحيات، والواجبات.
- تطوير الجوانب السلوكية والأدائية للأفراد من خلال تحسين سياسات التوظيف، واختيار

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العاملين وتدريبهم لتطوير مهاراتهم وكفاءتهم الأدائية .

- تطوير الوسائل والأساليب المؤدية إلى زيادة فاعلية النظام الإداري وكفاءته من خلال تبسيط الإجراءات وتحسين أساليب العمل ، وتطوير تقنياته .
- توفير البيئة الملائمة للعمل من خلال تشجيع المشاركة الإيجابية لمختلف الأطراف الإدارية وتحقيق أهداف المنظمات، والجماعات، والأفراد .
- وكذلك فإن تحديث النظم التشريعية والقانونية بالعمل الإداري بها يؤدي إلى تسهيل الإجراءات وتشجيع الأداء وفق أسس قانونية سليمة .

تمهين التعليم: باعتبارها مهنة معقدة لا يجوز أن تعهد إلا لمن تلقى إعداداً وتدريباً خاصاً، وأثبت أنه يمتلك المعارف، والمهارات، والمؤهلات اللازمة لممارستها، فتمهين التعليم يشكل الأساس المناسب لعمليات التطوير والإصلاح ، ويشعر المعلمين بأنهم مهنيون ذوو مكانة في المجتمع ويزيد من دافعيتهم. (حمود ، ٢٠٠٢م: ١٣)

وتؤكد التوجهات التربوية العالمية الحديثة على أهمية الاحتراف، والتخصص، والترخيص لمزاولة المهن في العمل التربوي من خلال التمهين . وتعد مهنة التعليم من أهم المهن الأساسية في مجال التربية والتنمية البشرية ، ويعد المعلم أساس العملية التربوية التعليمية ، لهذا فإن انطباق شرط المهنية على المعلم يتطلب سمات، وخصائص، ومراحل تميز مهنة التعليم عن غيرها من الأعمال، وتعطي للمهنة كياناً معرفياً نظرياً وتطبيقياً، ومعيارية في الأداء، ومجموعة من القيم تحدد مسار المهنة وإطارها (مشروع تطوير التعليم، ٢٠٠٧م: ١٠٥) .

ويمكن تحديد أبعاد التغيير اللازمة لتطوير مؤسسات التعليم على النحو التالي: (صائغ، ٢٠٠٥م: ٢٠)

البعد الهيكلي، والبعد التقني، وبعد المهام، وبعد الهيئة التدريسية، ولا شك أن هذه الأبعاد متداخلة يؤثر كل منهما في الآخر، ويحدث التطوير في البعد الهيكلي من خلال الاستراتيجيات، والتوجيهات الرسمية والسياسية التي تتمثل في الخريطة التنظيمية والقوانين واللوائح ، بينما يركز التطوير في بعد التقنية على انسياب العمل وإعادة تصميم طرقه ومعاييره، الذي اصطلح على تسميته بـ "الهندره" ، أما التطوير في بعد المهام فيعني بالعمل الذي تؤديه الهيئة التدريسية من خلال وظائف المؤسسات التربوية، في حين أن التطوير في المعلمين يتناول اتجاهاتهم ودافعيتهم للعمل، ومهاراتهم الأدائية والسلوكية التي تتحقق عن طريق التدريب والتأهيل، والاختيار، وأساليب التقويم.

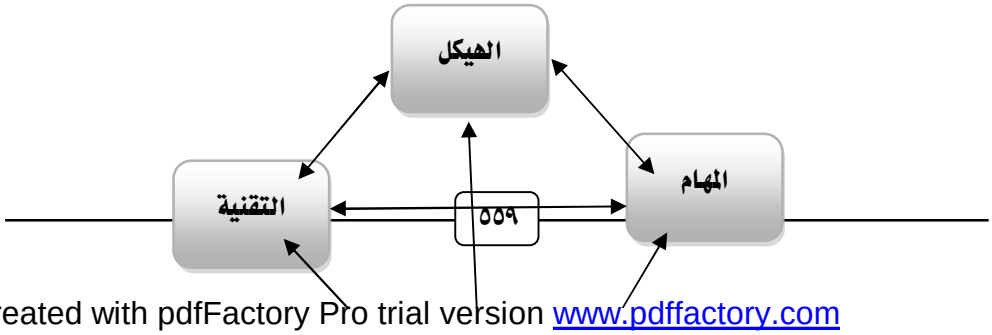

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٤- التقويم :

وتتطلب إستراتيجية تقويم التعليم ، توفير المتطلبات المادية والبشرية والثقافية التي تمكن من إيجاد نظام تقويمي فعال لمختلف المستويات الإدارية التعليمية، بحيث يكون أداة فاعلة لتشخيص أوجه القصور والعمل على علاجها وتفاديها ، والتعرف على أوجه القوة والعمل على دعمها وتعزيزها ،بالإضافة إلى توفير معلومات شاملة يعتمد عليها في تطبيق مبدأ المحاسبة والمساءلة التعليمية. (صائغ، ٢٠٠٤م: ٣٣)

إن عملية التجديد والتطوير لإصلاح التعليم العام تتطلب عناية خاصة بالتقويم المستمر، والمراجعة الشاملة للنظام التعليمي، والاعتماد على نتائج التقويم والمراجعة التي تعد شرطاً لازماً للبدء في صياغة الاستراتيجيات والخطط، و" التطوير المؤسسي"، والإفادة القصوى من تجارب التجديد التربوي العالمية وتطويعها لظروف المجتمع، وإمكانات النظام التعليمي. (صائغ، ٢٠٠١م: ٥٣)

ويعتبر التقويم الشامل لمدرسة ما، أحد أبرز مكونات المنظومة التقويمية في النظام التربوي، كما تقوم الجهة المسؤولة عن المدارس (إدارة التعليم، أو وزارة التربية والتعليم) بتحمل مسؤوليات محددة إزاء تطبيق نظام التقويم الشامل للمدارس ، ويمكن الإشارة إليها على النحو التالي :

- تقديم نظرة إستراتيجية حول توجه المدرسة.
- العمل كناقد مخلص للمدرسة .
- ضبط عمل المدرسة للمحافظة والاستمرارية على المستويات التعليمية التي حققتها كل مدرسة، وجودة التعليم الذي تقدمه لطلابها.

كما يُعدُّ التقويم الشامل للمدرسة أحد الأساليب المهمة التي تحقق قدراً من الطمأنينة لجميع المهتمين بالتربية، حيث يتم التأكد من خلاله – أولاً وقبل كل شيء - على مدى التزام المدرسة بالثوابت العقدية والوطنية من جهة ، ومدى الأخذ بالاتجاهات العلمية والتربوية المعاصرة من جهة أخرى وفقاً للتوجهات والمعايير العالمية .

وهذا التقويم الشامل للمدرسة يساعد أيضاً على تحقيق الأهداف المرجوة ، ويتيح توجيه البرامج المستقبلية الوجهة الصحيحة.

ويتضمن هذا النوع من التقويم كافة عناصر النظام المدرسي مثل : (تقويم دور

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

القيادة المدرسية ، وتقويم الإجراءات المتبعة ، وتقويم أداء العاملين في الإدارة المدرسية، وتقويم أساليب التدريس والتقويم المعمول به، تقويم أداء الطلاب والنواتج التعليمية) .

ويعد مدير المدرسة من خلال دوره التقويمي ، القائد الرسمي المتخصص للمدرسة، وهو المسؤول الأول عن توجيه عملها، وتنظيم العمل اليومي بها. من هذا المنطلق ، فإن المدرسة الفاعلة ، هي التي يحرص فيها المدير على تطوير نوعية التعليم ومستوياته، وتطوير السياسات، واستخدام مصادر التعلم ، وفقاً لأهداف التقويم الشامل للمدرسة .

ومن أهم أهدف التقويم الشامل للمدرسة هو:

- التعرف على مدى تحقيق المدارس لأهداف سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية .
- تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف في المدارس .
- الارتقاء بمستويات كافة عناصر العملية التعليمية والتربوية في المدارس.
- إشعار المجتمع بكافة فئاته بمستوى الخدمات التي تقدمها المدارس .
- تقديم معلومات للمسؤولين عن التعليم تساعد على رسم خطط التعليم وتوجيهها وفق أُسس علمية قوامها الإحصائيات الدقيقة والمعلومات الصادقة.
- مراجعة الخطط التعليمية الحالية وتطويرها بناء على ما تظهره نتائج التقويم.

٥- التحفيز:

تسهم استراتيجية التحفيز في تنمية الكفاءات الوطنية وتحديث الجهاز الإداري؛ لأن من أهم معوقات تنمية المهارات القيادية هو الافتقار إلى الحماس والتحفيز، وضعف التكيف مع المتغيرات، وانخفاض فاعلية البرامج التدريبية، لذا يجب العمل على توظيف عامل التحفيز بما يسهم في تحقيق الريادة والتميز ضمن أولويات الخطط الاستراتيجية للتحديث الإداري والتربوي للمنظومة التعليمية .

ومن أهم الفوائد المرجوة من استراتيجية التحفيز ما يلي:

- الإنجاز الأفضل وارتفاع مستوى الأداء.
- راحة العاملين وشعورهم بالرضى.
- إيجاد فريق عمل متعاون ومتفاهم.
- كسب محبة العاملين واحترامهم
- احترام أنظمة العمل وتحمل المسؤولية والقيام بالمهام الموكلة.
- الشعور بالمسؤولية تجاه العمل.
- إحساس العاملين بالذاتية والثقة بالنفس.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويمكن خلق بيئة مدرسية محفزة من خلال ما يلي :

- الاستحواذ على القلوب وكسب ثقة العاملين.
- التلاحم والاندماج بين الإدارة والعاملين.
- إشعار العاملين بملكيتهم للمشروع وشراكتهم فيه.
- تعزيز التعليم والتدريب.
- التمكين وتحرير الفعل (منح الموظفين الحرية الحقيقة في تصرفاتهم وأفعالهم، والسماح لهم باتخاذ القرارات المناسبة في ضوء سياسة المؤسسة).

٦- التمويل :

تتطلب استراتيجية تمويل التعليم ، العمل على رفع الكفاءة الاقتصادية ، وتنويع مصادر التمويل ، وتعزيز الاستثمار التعليمي، وتشجيع الدعم المجتمعي للعملية التعليمية .(صائغ، ٢٠٠٤م: ٣٣)

ونتيجة للأزمة المالية العالمية المعاصرة، ونظراً للتطور الكمي للتعليم في المملكة ، ولتطور التقنيات التعليمية وتحسين نوعية التعليم أيضا، أدى ذلك إلى عدم كفاية ميزانية التعليم الأحادية التمويل للوفاء بمتطلباته ، ولهذا بدأ الاتجاه إلى تنويع مصادر تمويل التعليم ، بالإضافة إلى أ ن الإدارة الرشيدة تستخدم الموارد المتاحة الاستخدام الأمثل، وتحد من الهدر بجميع صوره التربوية ، أو البشرية أو المالية أو الإدارية، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية الإدارة الفعالة، وأهمية تطوير أداء القياديين، فقد تكون هناك مشكلة اقتصادية، أو نقص في الموارد ، أو مشكلة سكانية، ولو وجدت الإدارة الفعالة القيادة التحويلية الموقفية لأمكن التغلب على هذا النوع من المشكلات وغيرها، ورسم استراتيجيات للتغلب على ما قد يواجه النظام التعليمي من مشكلات، في وقت غدت فيه الدراسات المستقبلية شيئاً لا يمكن الاستغناء عنه (أخضر، د.ت)

ويعد المورد المالي من أهم المدخلات الهامة للتعليم ، وهو يتيح إنتقاء أفضل العناصر البشرية ، وتوفير المرتبات والحوافز لها ، كما يتيح توفير البنية الأساسية والتكنولوجيا التعليمية اللازمة لإصلاح التعليم ، وتبقى مع ذلك إرادة التغيير ، بما يحمله من تطوير وتحديث من أهم عوامل الاستغلال الأمثل والإدارة الرشيدة للمتاح من المال. (حجي، ٢٠٠٤م: ١٢٢)

٧- التفويض :

تمحور هذه الاستراتيجية حول تفويض السلطة من خلال توزيع الصلاحيات والاختصاصات بشكل يتناسب مع قاعدة تقسيم العمل، وقاعدة هرمية الهيكل التنظيمي، الذي يكسب القيادة الإدارية قوة تأثير أكبر ، ويدعم صلاحيات الوحدات الإدارية، ويعزز

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التأثير والتمكين المتوازن للعاملين ، ويحقق فاعلية المشاركة لمجموع الأفراد، مما يؤدي إلى كفاءة الإنجاز في المنظمة.

لذا وجب التوسع في تفويض السلطات لكونه هو الأساس في تمكين المرؤوسين بعد التأكد من إعدادهم والاستمرار في تأهيلهم لتحمل المسؤولية ، وإنجاز العمل، والإسهام في تحقيق أهداف المنظمة ، وكذلك إشراك المرؤوسين في اتخاذ القرارات بما يسهم في ارتفاع الروح المعنوية للعاملين، وعلى تطوير أداء المنظمات الإدارية على المستوى الاستراتيجي الذي يتمثل في ديوان الوزارة ، والمستوى التكتيكي والمتمثل في إدارة التعليم، والمستوى التنفيذي الذي تمثله المدرسة بوصفها الوحدة الأساسية للنظام التعليمي.

٨- التدويل:

تتعلق إستراتيجية التدويل بالتهيئة والإعداد لمتطلبات واستحقاقات منظمة التجارة العالمية التي وضعت جميع الخدمات التعليمية ضمن بنود اتفاقياتها وتستهدف عملية التدويل إلى ربط المدارس والصفوف الدراسية والأنظمة التربوية حول العالم وفق إطار تنظيمي وتعليمي مشترك ، مما يساعد في نقل التجارب والخبرات فيما بينها، ويستطيع أن يمد هذه المدارس بالمناهج، والأدوات التعليمية، وأساليب التقويم ، التي تمكن من الاعتراف الدولي بالشهادة العلمية التي يحصل عليها الطالب في مختلف أرجاء العالم " البكالوريا الدولية" .

ولقد أدت التغيرات الحديثة على المستوى العالمي ممثلة في تنامي مجتمع العلم والمعرفة، وتعاظم ثورة الاتصالات والمعلومات، واتساع نطاق ظاهرة العولمة ، لدعم التوجه نحو تدويل التعليم وإعادة النظر في العلاقات التعليمية الدولية ، والعناية بكفاءة وجودة الأنظمة التعليمية ، وعلى وجه التحديد فإن البعد الدولي للتعليم يتمثل فيما يلي :

- ❖ التبادل العلمي والمعرفي عبر الدول.
- ❖ إنشاء اتحادات دولية وإقليمية لزيادة الارتباط بين مؤسسات التعليم العام والعالي عبر الحدود.
- ❖ التوسع في هيئات الاعتماد والتصنيفات والمسابقات الدولية .
- ❖ حركة الأساتذة والطلاب عبر الدول.
- ❖ دعم البحوث المشتركة علي المستوي الدولي.
- ❖ التوسع في الشبكات الرقمية (أو الإلكترونية) التي تربط الأنشطة التعليمية والبحثية للتعليم علي المستوي الدولي.

ومن هذا المنطلق، أصبح «البُعد الدولي للتعليم»، أو قدرة مؤسسات التعليم العام علي تدويل أنشطتها، يمثل معياراً أساسياً لجودة نظم التعليم.

ويعد برنامج المدارس والصفوف المترابطة (Connecting Classrooms) الذي ينظمه المجلس الثقافي البريطاني، نموذجاً لأحد البرامج الرائدة للمدارس العالمية ، ويوفر هذا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

البرنامج نافذة مؤثرة في العالم من خلال منح الطلاب وعياً، وفهماً، وتقديراً أفضل لثقافة الآخرين، وفرصة لتوطيد العلاقات بينهم ، كما أن هذه الفرصة تساعد في تحضير الطلاب في الشرق الأوسط والمملكة المتحدة ليصبحوا مواطنين عالميين فاعلين، وتمكينهم من المساهمة بإيجابية في تطوير ثقافة الحوار وتقبل الآخرين.

٩- التخصيص :

يقصد باستراتيجية التخصيص أو الخصخصة: التحويل بشكل جزئي أو كلي لمؤسسة إنتاجية أو خدمية كانت تملكها الدولة أو القطاع العام إلى القطاع الخاص . هذا التحويل يمكن أن يقتصر فقط على استخدام المبادئ والأسس التي يستخدمها القطاع الخاص لإدارة المؤسسات العامة، أو قد يمتد ليشمل التحويل الكلي لملكية تلك المؤسسات إلى أفراد القطاع الخاص .

وبرزت الخصخصة كخطوة تطويرية وتنموية سادت جميع المنظمات في جميع الدول ، مما أدى إلى ظهورها كـ (علاج للتطور) ، والخصخصة بدأت تسيطر في الدول النامية بحيث أصبحت من أنجع الوسائل لتطوير المنظمات الحكومية من خلال البيع (كلياً أو جزئياً) للقطاع الخاص، وإناطة مهمة الإدارة والتشغيل له .

وهناك عدة نماذج للتحول إلى القطاع الخاص، ويمكن تلخيص أهم تلك النماذج (الفاخري، د.ت) على النحو التالي:

- تقديم الخدمات العامة مقابل رسوم .
- تقديم الخدمات العامة بوساطة متعهدين من القطاع الخاص .
- المشروع المشترك .
- الامتياز ويتمثل في نمط المدارس المستقلة .

إن قضية التعليم كقضية وطنية في إطارها السكاني والاقتصادي ، لا تقتصر مسؤولياتها على قطاع التعليم، وإن قدر لمنسوبيه حمل النصيب الأكبر من هذه المسؤولية، بل تشترك فيها مختلف الجهات والقطاعات الحكومية والخاصة ، ومن هذا المنطلق فإن إعادة النظر في "خصخصة" بعض برامج التعليم، ومراحله، وأنواعه، والبحث عن مصادر وبدائل لتمويل التعليم تساند الدعم الحكومي الكبير ، أمر تمليه المصلحة أو الفوائد المجتمعية، والوطنية المشتركة ، وفي نفس الوقت تبرره المصالح الفردية والخاصة الناجمة عن إشاعة نور العلم والمعرفة والبحث العلمي .(صائغ، ٢٠٠١م: ٥٣)

فالتخصيص ربما يشكل علاجاً أمثل لمشكلة تدني الكفاءة في المؤسسات العامة في ظل محدودية ميزانية معظم الدول، ومع تزايد الطلب على هذه الموازنة من قبل القطاعات المختلفة ظهرت الحاجة إلى استخدام كافة الوسائل التي قد تؤدي إلى تخفيض تكاليف التعليم التي تتحملها الدولة عن طريق زيادة مشاركة القطاع الخاص في تحمل مسؤولية جزء

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من هذه الخدمة، ومن الوسائل التي أخذت طريقها للتطبيق من أجل تحقيق هذه الأهداف ما يلي : (بري، ٢٠٠٥م: ١٧٤)

- **أسلوب التعاقد** : ويتمثل هذا الأسلوب في تقديم الخدمة الإدارية، وكذلك العملية التدريسية، وكافة النشاطات الأخرى من قبل القطاع الخاص، ومن المتوقع بأن مستوى أداء القطاع الخاص وإنتاجيته ، وخصوصاً فيما يتعلق بنوعية التعليم التي تخضع لعنصر "المنافسة"، قد تكون الأفضل نظراً إلى مقدرته على تقديم هذه الخدمات والنشاطات بفاعلية أكبر ، وبتكلفة أقل مما يحقق ادخاراً للميزانية العامة للدولة، ويحقق كذلك منافع عامة للمجتمع.
- **نظام القسائم** :على الرغم من أن التطبيق الأكثر شيوعاً لنظام القسائم يقتصر حالياً على الطلاب المميزين من ذوى الدخل المحدود ، إلا أن الاستمرار والتوسع في هذا الاتجاه سيؤدي بلا شك إلى زيادة نمو القطاع الخاص، وكذلك تحسين نوعية التعليم؛ نظراً لرغبة القطاع الخاص في الحصول عن طريق المنافسة على أكبر عدد ممكن من الطلاب الحاصلين على هذه القسائم ، خصوصاً وأن هناك حرية في اختيار المدارس . ومتى ما ثبت أن تكلفة الطالب التعليمية في القطاع العام أكبر من التكلفة في القطاع الخاص فإن زيادة عدد الطلاب الذين يمكن أن يحصلوا على التعليم عن طريق القسائم ستؤدي حتماً إلى آثار ايجابية على الموازنة العامة في الدولة، وإلى تقليل الهدر المالي والبشري في المشروعات التعليمية والتربوية . (مشروع تطوير التعليم، ٢٠٠٧م: ١٤٣)
- **مدارس الامتياز :** وهي ذلك النوع من المدارس غير حكومية ، التي تحصل على كامل ميزانياتها من الدولة ، وفق ضوابط والتزامات محددة ، وتقوم بتدريس تخصصات معينة، وتلتزم بالمناهج والأنظمة والقوانين التي تطبق على المدارس الحكومية، ولا تزال هذه المدارس في مرحلة التجربة، على الرغم من أنها حققت نتائج إيجابية جديرة بالاهتمام .

وتشكل الإعانات الحكومية ، بكافة أشكالها (المباشرة وغير المباشرة، العينية والنقدية..)، عاملاً حاسماً في زيادة مساهمة القطاع الخاص ، وتحفيزه على الاستثمار في التعليم، وإيجاد مؤسسات استثمارية تطويرية في مجال التعليم العام، تحقق النفع المادي والتربوي للقطاعين العام والخاص من خلال مشاركة مجتمعية فاعلة في تطوير التعليم (مشروع تطوير التعليم، ٢٠٠٧م: ١٣٧) ، ومبنية على وضع الأسس والمعايير التعليمية الاقتصادية التي تحقق "شراكة استراتيجية قائمة على المصلحة المتبادلة" بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص، وتسهم في تنمية الوعي لدى المؤسسات التربوية بأساليب الاستثمار الأمثل للتعليم.

١٠- التميز والإبداع:

تولي عملية التجديد والتطوير لإصلاح التعليم العام عناية خاصة بالمعلم والطالب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بوصفهما القطبان الأساسيان للعملية التعليمية ، حيث يتم وضع الأنظمة، والحوافز، والأنشطة، والبرامج التي تسهم في تفجير طاقات الإبداع والابتكار لديهما، ويؤدي إلى تعظيم الاستفادة من الإمكانات البشرية وتسخيرها لخدمة المجتمع وقضاياه، وتمثل المدرسة النواة الأساسية والحقيقية للتعليم ، لذا فإن عمليات الإصلاح التربوي ينبغي أن تركز على تحقيق مفهوم "المدرسة المنتجة " أو "المدرسة المبدعة" التي تتفاعل جميع عناصرها لتحقيق الأهداف التربوية المرجوة.(صائغ، ٢٠٠١م: ٥٤)

لقد أصبح مفهوم الموهبة ورعاية الموهوبين هو المصطلح الأكثر شيوعاً و استخداماً ، باعتبار أن الموهبة هي الأكثر شمولاً وسعة ، ولا يقتصر فقط على الذكاء أو التفوق العقلي ، وإنما يشمل _ أيضا _ التفكير الابتكاري ، والأداء المتميز ، والقدرات ، والمهارات الخاصة، بالإضافة إلى سمات في الشخصية، مما قد لا يتطلب قدراً عالياً من التفوق العقلي بمفهومه العام، أو بمفهومه المحدد بالذكاء، فهناك قدرات ومواهب عالية عند بعض ذوي الإعاقة ، كما أنه يصعب تحديد كافة المجالات التي يمكن أن يتميز فيها التلميذ الموهوب ، ومع ذلك فإنه لأهداف التصنيف الإجرائي يمكن أن نصنف التلاميذ الموهوبين إلى الفئات التالية :

- التلاميذ الأذكياء : ويقاس الذكاء - عادة - باختبارات الذكاء ، ويصنف من يحصل على ١٣٠ درجة فأكثر في اختبار ذكاء فردي من الموهوبين.
- التلاميذ الموهوبين في التفكير الابتكاري: ويعد من يحصل على درجة ١١٥ التي تمثل انحرافاً معيارياً واحداً فوق المتوسط موهوب في التفكير الابتكاري بحسب مقياس تورانس للتفكير الابتكاري
- التلاميذ الذين لديهم استعدادات في القدرات والمهارات الخاصة حتى مع وجود إعاقة أو عجز :ويتمثل ذلك في التلاميذ الذين يوجد لديهم نبوغ وتميز في بعض القدرات الخاصة ، سواء أكانت أكاديمية أم غير أكاديمية ، وبعض المهارات والمواهب الفنية أوالرياضية أو الميكانيكية ، ولكنه ليس على درجة عالية من الذكاء ، ولا يتسم تفكيرهم بالإبداع والابتكار ، حتى لو كان تحصيلهم الدراسي أقل ، ولكنهم موهوبين في المجالات التي تميزهم فيه عن غيرهم من أقرانهم بشكل غير عادي ، بحيث أصبح يتطلب عناية في هذا المجال الذي برزوا فيه .

ولعل أحد جوانب القصور الذي منيت به معظم نظم التعليم الشمولية يعود _ على الأقل في بعض جوانبه _ إلى غياب التقدير للمواهب الخاصة والمبادرات الفردية ، إذ تعتمد تلك النظم على مبدأ تحقيق بعض من التكافؤ المزعوم الذي ينكر حقائق الحياة، ولا يأخذ بعين الاعتبار مبدأ مراعاة الفروق الفردية ، ولذلك نجد أنه بينما استطاعت تلك النظم التعليمية الحد من الأمية وتقليص التسرب ، وحققت نتائج باهرة في مجال التعليم للجميع فإنها في نفس الوقت ، أخفقت نوعاً ما في مجال رعاية الموهوبين ، وأدت إلى وأد كثير من المواهب والمبادرات الفردية ، وربما أسهمت في هجرة أصحاب تلك المواهب للدول المتقدمة. وهذا هو ما

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أطلقت عليه اليونسكو نزيف العقول أو العقول المهاجرة، ومن الضرورة بمكان السعي لتهيئة المناخ الملائم لنمو الموهبة، وتوفير البيئة المشجعة على ظهور الموهبة والمبادرة الفردية . فالبيئة الملائمة هي التي تلعب دوراً حاسماً في اكتشاف الموهبة وصقلها . تلك هي البيئة التي تقدر العقل وترفع من قيمة الاجتهاد والتميز ، والتي ترعى الموهبة وتحتضن الموهوبين . (النافع، ٢٠٠٢م: ١٠)

طرق رعاية الموهوبين في المؤسسات التعليمية وأساليبها :

تكاد تنحصر طرق رعاية الموهوبين في ثلاثة أساليب وهي :

- **الإسراع:** ويتاح فيه للطالب الموهوب الذي يتميز بسرعة التعلم عن التلميذ العادي إمكانية اختصار المدة المحددة والانتقال إلى مرحلة أعلى، وهكذا.
- **الإثراء:** والذي يوفر للطالب الموهوب برامج إثرائية إضافية تتميز بشئ من العمق وارتفاع المستوى عمَّا يدرسه في الفصل العادي ، وتهدف إلى التركيز على مهارات التفكير العليا، وتعطى في أوقات إضافية سواء داخل المدرسة أو خارجها.
- **تجمع الموهوبين:** ويكون في مدارس أو فصول خاصة، وإعطاءهم برامج فيها قدر كبير من الاستقلال والمرونة عن برامج المدرسة العادية ، ويُختار لها مدرسون متميزون، وتوفر لها إمكانات تستجيب للقدرات غير العادية لهؤلاء الطلاب.

ويحتاج تطوير التعليم إلى استثمار القدرات والطاقات الطلابية ، وحفز إبداعاتهم وابتكاراتهم عبر مناهج جديدة غايتها تعليم المستقبل ضماناً لمستقبل التعليم ، وتسعى لتخريج إنسان متعدد المهارات والقدرات ، وتراعي مستقبل سوق العمل المتغيرة، وتلتفت إلى انخفاض كفاءة المتخرجين وافتقارهم إلى امتلاك المهارات التكنولوجية واللغات الأجنبية ، ومهارات التعامل مع الانفتاح الاقتصادي ، وحركة الخصخصة ، وخطط التنمية المستقبلية.(شحاتة، ٢٠٠١م: ٣٩)

وعلى الرغم من القفزة النوعية التي تحققت في المملكة العربية السعودية في مجال رعاية الموهبة من خلال مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله لرعاية الموهبة والتطور المستمر لبرامجها وأنشطتها ، إلا أن مفهوم التميز والإبداع يظل أحد الملامح الرئيسة المستقبلية لتطوير النظام التعليمي .

١١ - التوأمة والشراكة والتعاون الدولي :

وهو تعاون علمي مع المدارس المرموقة بالغرب في المجالات العلمية المستهدفة، والارتقاء بالعملية التعليمية، وإعداد كوادر بشرية قادرة على مسايرة الركب العالمي بالعلم والمعرفة، والعمل على بناء جسور المعرفة، وستعمل هذه المدارس معاً وفقاً لمنهج واحد من خلال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تطوير مهارات المدرسين، بحيث يتحصلون على الإجازة الدولية في التدريس، بغرض تبادل الخبرات بين الجانبين في مجال التعليم ، أي سيتم ربط المدارس بشكل ثنائي.

وتهدف التوأمة إلى تحقيق الريادة العلمية من خلال الارتقاء بالعلمية التعليمية لتخريج كوادر بشرية قادرة على مسايرة الركب العالمي بالعلم والمعرفة ، ومسايرة الجديد في مجالاتهم على مستوى العالم.

ولعل من أبرز الأمثلة في هذا المجال تبني مفهوم البكالوريا الدولية بنسختها الأمريكية والأوروبية في بعض مدارس المملكة وفي بعض البلدان العربية .

ويقصد بالتوأمة أيضاً أن تسود أشكال متعددة من التعاون بين جميع المؤسسات التي تتمثل مهامها في السعي إلى التنمية البشرية المستدامة وبناء ثقافة السلام.

١٢- الشراكة المجتمعية :

إن الشراكة المجتمعية بمختلف أنواعها، ومراحلها، ومستوياتها مطلب استراتيجي لتحقيق الإصلاح والتطوير التعليمي ، فالنظام التربوي التعليمي يُعد من أكثر الأنظمة الاجتماعية انفتاحاً على البيئة المحيطة به ، سواء كانت هذه البيئة ملاصقة جداً، بحيث يمكن أن نطلق عليها " البيئة الخاصة " للنظام التربوي والمتمثلة في الأسرة وأولياء الأمور، بحيث لابد من وجود شراكة حقيقية بين البيت والمدرسة تتجاوز المظاهر الشكلية أو الاجتماعات الموسمية، لتصبح علاقة عميقة تصب في صالح التنمية للطالب بمختلف أبعادها ، وتعمل على إثراء البيئة التربوية المدرسية من شتى الجوانب ، إضافة إلى الحاجة الملحة لعقد شراكات استراتيجية مع مؤسسات التنشئة التربوية مثل المدارس المتناظرة ، والمسجد ، والمؤسسات الإعلامية، والتدريبية، والترفيهية ذات العلاقة بالنمو الجسمي، والعقلي، والاجتماعي لمنسوبي المدرسة من الطلاب والمعلمين . ويمثل الشراكة القائمة بين النظام التربوي والتعليمي والقطاع الخاص أحد أهم الشركات الاستراتيجية ، لاسيما وأن القطاع الخاص شريك أساسي في عمليات التنمية من خلال بناء المدارس والمؤسسات التربوية والأهلية وإدارتها، وتشغيلها، إضافة إلى دعم الأنشطة والفعاليات في المدارس الحكومية ، وتنفيذ برامج التعليم والتدريب التعاوني من جهة أخرى .

ومما يجدر التنويه به في هذا المقام هو حتمية الشراكة الاستراتيجية في مؤسسات إعداد المعلمين وكليات التربية بوصفها المصدر الأول لإعداد المعلمين وتأهيلهم وبيت الخبرة لإجراء البحوث والدراسات الهادفة إلى تطوير السياسات والممارسات التعليمية من ناحية ، ووزارة التربية والتعليم بوصفها الميدان التربوي المستفيد من مخرجات تلك الكليات والمؤسسات من جهة أخرى .

□

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خاتمة :

يظل مفهوم التجديد من أجل التطوير القاسم المشترك لجميع تلك التاءات الاستراتيجية الإثنتا عشرة المشار إليها فيما سبق ، بل إن التجديد يمثل البوابة الرئيسة التي يتم من خلالها تحقيق الرؤية المقترحة، وترجمة التاءات الاستراتيجية الإثنتا عشرة ، إلى خطط، وبرامج، وسياسات إجرائية ذات واقع عملي ملموس، ويوصف التجديد بأنه عملية منظمة ومستمرة تركز على توليد أفكار نابعة من الجهود الذاتية ، متميزة بالأصالة والابتكار، بما يلائم التقدم وتطور الحياة دون المساس بجوهر الهوية الثقافية والحضارية ، وهما اتجاهان متكاملان في التطور السليم للأفراد ، والمنظمات، والمجتمعات.

ويكون فيه النظام التعليمي في وضع دينامي قابل للتجديد والتطور لملاءمة مستجدات العصر ومواكبة تطوراته، ومواجهة تحدياته، مع الاحتفاظ بثوابت عقيدة المجتمع، وعاداته، وتقاليده الحميدة ، يستلهم العبر والدروس من اتجاهات الماضي والحاضر، ويستفيد منها، ويسترشد بها في بناء اتجاهات المستقبل دون الحرص على البقاء في قوالب وأساليب نمطية جامدة لمضامين العملية التعليمية، أو أساليبها ، أو طرائقها، أو محتوياتها.

كما ينبغي أن يحافظ التجديد على مفهوم بناء المجتمع المسلم أو مبدأه من خلال إعداد الفرد المسلم والمواطن الصالح على أسس التربية الإسلامية الصحيحة ، لكن ما ينبغي التجديد فيه هو البحث عن نماذج تعليمية متطورة تأخذ "بمبدأ الكفايات" في بناء برامجها ومناهجها، بحيث يمكن من خلالها تحقيق هذا المبدأ الرصين، كالتركيز الكيفي المكثف على المقررات الدراسية للعلوم الشرعية واللغة العربية في جميع مراحل التعليم العام، بدلاً من الانتشار الكمي لهذه المقررات، دون إحداث الأثر المعرفي المهاري والقيمي المرغوب تحقيقه .

ويتطلب التجديد أيضاً أن يُعاد النظر في الأسلوب، والمضمون، والمرحلة العمرية التي يمكن من خلالها تعميق روح المواطنة، والانتماء، والولاء لهذا الوطن الغالي، وذلك من خلال التقويم المستمر لنتائج اتجاهات الحاضر ، والعمل على إيجاد البدائل المستقبلية المتجددة الكفيلة بتحقيق هذا الهدف المنشود في نفوس الناشئة من أبناء جيل المستقبل، بما ينعكس على تصرفاتهم وممارساتهم لواقع الحياة، ومن هنا تبرز أهمية التفكير الجدي بمرحلة رياض الأطفال ، وبحث أفضل السبل والوسائل للتوسع في هذا النوع من التعليم الذي يمكن أن يكون الخط الدفاعي والوقائي لغرس أسس "المواطنة الصالحة" ومبادئ التربية الوطنية في نفوس الناشئة.

كما ينبغي أن يتضح في التجديد معالم الربط الحقيقي بين نظام التعليم من حيث فلسفته، وهيكلته، وأنظمته، وبرامجه، ومقتضيات التغير والتطور على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، لذا فإن فلسفته التعليمية ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار مفهومي " التعلم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الذاتي"، و"التعلم مدى الحياة" على أساس أنهما عنصران متلازمان، وشرطان أساسيان لأي محاولة إصلاحية هادفة إلى تطوير المستقبل التربوي، كما ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أيضاً أركان العملية التعليمية القائمة على المبادئ الأربعة وهي : مبدأ "التعلم لنعلم من نكون"، و"التعلم من أجل العمل"، و"التعلم من أجل المعرفة"، و"التعلم من أجل التعايش مع الآخرين" ولابد أن يتوفر في هيكلة النظام وأنظمته قدر كبير من المرونة والكفاءة والفاعلية المؤدية إلى تحقيق أهدافه بمختلف مراحله ومستوياته، كما أنه لا بد وأن تحمل في طياتها، ومضمونها، وطرائق تدريسها، وأساليبها المواصفات القادرة على بناء الإنسان المتعلم الذي يستطيع التعامل مع التطورات والتغيرات الداخلية مثل التطور في ممارسة العمل الشوري، أوالتوسع في المشاركة في اتخاذ القرار الوطني، أو التغيرات المحيطة على الصعيد الإقليمي مثل قضية التكامل والتنسيق مع الدول الأخرى، أو التغيرات والتطورات على الصعيد العالمي مثل قضايا العولمة والتكتلات الاقتصادية، أو قضايا التطورات العلمية والتقنية الهائلة.

ومن قضايا التجديد أيضاً "الإبداع " و "المعلوماتية"، لأنهما سلاح التفوق العلمي والتقدم التقني التي يتم من خلالهما بناء المجتمع التقني المتعلم القادر على توطين التقنية، ودفع عجلة التنمية، وخلق إطار التميز، ورفع مستوى الميزة التنافسية لأبناء الوطن . وفي هذا الإطار ينبغي للنظام التعليمي أن يسارع في إعداد "مواصفات إنسان عصر المعلوماتية" الذي يتصف بمهارات الإبداع، والابتكار، والبحث العلمي، والإفادة من الكم الهائل من المعلومات، والقدرة على الحصول عليها، والتعامل معها، وتوظيفها بشكل متميز وبناء، إن مثل هذه المواصفات هي التي يمكن تحويلها إلى كفايات تعليمية وتربوية تهدف في محصلتها النهائية إلى بناء أجيال الغد.

وفي الختام لا يمكن أن يتم إصلاح التعليم أو تطويره ما لم يتم تغيير النظام التربوي القائم تغييراً جذرياً، مستنداً على الثوابت الشرعية والوطنية، ويأخذ بعين الاعتبار التطورات والمستجدات والتغيرات العالمية المتسارعة؛ لأن "مدرسة الغد" بوصفها الوحدة الأساسية للنظام التعليمي ، لابد لها أن تعتمد على قيادة تحويلية داعمة للتخطيط الاستراتيجي والتطوير المؤسسي، والتقويم الشامل، والشراكة المجتمعية والدولية ، كما لابد لها أن تعتمد مبدأ الإبداع والابتكار والتحفيز ، ولا بد لها أيضاً أن تتبنى "بيئة تعليمية مفتوحة" تعتمد بشكل موسع على شبكات المعرفة الالكترونية ، فالدور الرئيس للمعلم في هذا المناخ المدرسي الجديد سيعتمد على القيادة، والإشراف، والتوجيه، والتقويم، والمتابعة، أما الطالب فسوف يكون المحور الذي ترتكز عليه وتتمحور من حوله عملية التعليم . ولا بد للنظام التعليمي – ممثلاً في الجهات المشرفة على التعليم – أن يعد العدة، ويتأهب لوضع التدابير، والضوابط، والإجراءات اللازمة لمواجهة الوضع المستقبلي الجديد للتعليم الذي ستتسع عملياته وبرامجه خارج أسوار المدرسة والجامعة ممثلاً في التعليم عن بعد ، والتعليم الإلكتروني ، والتعليم الافتراضي وغيره ، ويتضاءل بذلك – نوعاً ما – المفهوم التقليدي لاحتكار مؤسسات التعليم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على عملية التعلم والتعليم.

وخلاصة القول ، فإنه لابد من تبني مفهوم التجديد، والأخذ بمضامينه التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة على النحو المشار إليه آنفاً ، لكي يتم الإفادة من الرؤية المقترحة والاستراتيجيات المنبثقة عنها ، وتحويلها إلى برامج، وسياسات، وخطط تستجيب لظروف النظام التعليمي، وواقعه، وخصائصه، وتواءم مع المستجدات والمتغيرات المعاصرة والمستقبلية على حد سواء .

المصادر والمراجع:

- أخضر، فائزة، (د. ت)، اقتصاديات التعليم ومستقبل التربية في المملكة ، على الرابط www.psso.org.sa/arabic/pssolibrary/.../nadwa02.htm
- آل سعود، سعد، (٢٠٠٨م)، الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية التنمية والإصلاح والتحديث، (ط١)، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- إبراهيم، مجدي، (٢٠٠١م)، رؤى مستقبلية في تحديث منظومة التعليم ، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- بيومي، كمال، (٢٠٠٩م)، تحليل السياسات التربوية وتخطيط التعليم :المفاهيم والمداخل والتطبيقات، عمان: دار الفكر.
- بلة، فكتور؛ البيلاوي، حسن ؛ فخرو، علي؛ الحمر، عبد الملك؛ علي، نبيل؛ خليفتي، عمر؛ عويدات، عبد الله؛الخطيب، هشام؛عثمان، حاتم؛المصري، منذر، (٢٠٠٢م)، التعليم الأساسي في الوطن العربي:آفاق جديدة، (ط١)، الأردن: دار الفارس .
- بري، زين العابدين، (٢٠٠٥م)، خصخصة المشروعات العامة (منظور اقتصادي)، الرياض: جامعة الملك سعود.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٧م). نتائج الدول العربية المشاركة في الدراسة الدولية لتوجهات مستوى التحصيل في العلوم والرياضيات TIMSS ٢٠٠٣م. عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- تقرير "التعليم للجميع" والصادر عن اليونسكو: العالم بحاجة إلى ٣٠ مليون معلم خلال الـ١١ عامًا القادمة، مجلة المعرفة، العدد (١٠٥)، على الرابط http://www.almarefh.org/news.php?action=show&id=2388
- تقرير اليونسكو (٢٠٠٦م) "التعليم من أجل التنمية المستدامة" المعالج خلال الأسبوع التاسع والثلاثين (٠٥- ٢٠٠٦/٠٦/١١م) على الرابط http://www.unesco.org/bpi/pdf/memobpi39_sustainabledvpt_ar.pdf.
- تقرير اليونسكو (٢٠٠٩م)" أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم" التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.
- حمود، رفيقة، (٢٠٠٢م)، التعليم للجميع : مبادئ توجيهية لإعداد المعلمين وتدريبهم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتحسين أوضاعهم، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إيسيسكو.

- حجي، أحمد ، (٢٠٠٤م)، تطوير التعليم في زمن التحديات :الأزمة وتطلعات المستقبل، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- خماسية التحفيز ، (٢٠٠٩م)، منتدى التنمية البشرية وتطوير الذات/ طاقات بلا حدود على الرابط http://www.upower.net/forum/t13777.html.
- خلاصة إحصائية عن التعليم العام بالمملكة لعام ١٤٢٨- ١٤٢٩هـ، موقع وزارة التربية والتعليم- الإدارة العامة لتقنية المعلومات ،على الرابط http://www.moe.gov.sa/stat/
- الربيعي، سعيد، ورقة عمل مشروع استراتيجية تطوير التعليم في سلطنة عمان ٢٠٠٦ م – ٢٠٢٠م على الرابط
www.kau.edu.sa/dvworkshop/ppt/DVWorkshop -Tue13.1.3.ppt.
- السلوم ، حمد ، (١٩٨٥م)، الإدارة التعليمية في المملكة العربية السعودية ، : تطور التنمية والإدارة التعليمية، الكتاب الأول ، ج ١، دار ابن تيمية.
- السلوم، حمد، (٢٠٠٥م)، أحاديث عن التعليم أداء وجودة، (ط١)، الرياض، مكتبة الملك فهد.
- شحاتة، حسن، (٢٠٠١م)، مفاهيم جديدة لتطوير التعليم في الوطن العربي، (ط١)، القاهرة: مكتبة الدار العربية.
- صائغ، عبد الرحمن، (٢٠٠٤م)، الهرم التنظيمي المقلوب : منحى إداري مقترح للإصلاح الشامل للنظام التعليمي في البلدان العربية، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- صائغ، عبد الرحمن، (٢٠٠٥م)،النموذج العشري لتطوير مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية ، الملتقى الثاني للتربية والتعليم – التعليم العالي : رؤى مستقبلية، بيروت ، ٢٠٠٥م.
- صائغ، عبد الرحمن، (٢٠٠١م)، التخطيط الشامل للتعليم في المملكة العربية السعودية:رؤية مستقبلية للعام ١٤٤٠/١٤٤١هـ.
- صائغ ، عبد الرحمن (١٤١٩هـ) ملك بني أمه : الدور القيادي التربوي لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، ط١ ، مطابع الفرزدق ، الرياض.
- الفاخري ، مؤيد ، (د. ت)، الخصخصة: الاتجاهات والتطورات الحديثة. على الرابط الالكتروني http://knol.google.com/k/-/-/1flc8yqiajx2z/14#
- النافع، عبد الله، (٢٠٠٢م)، اكتشاف الموهبة ورعاية الموهوبين، العدد (٤)، مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- منجزات خطط التنمية ٢٠٠٨ م (إصدار ٢٥)، موقع وزارة الاقتصاد والتخطيط ، على الرابط، http://www.mep.gov.sa/index.jsp;jsessionid.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- موقع التقويم الشامل، وزارة التربية والتعليم/ تعليم البنات، على الرابط http://www.moe.gov.sa/ceg.

- مؤتمر تدويل التعليم المنعقد ، الكويت، منتدى وجهات نظر على الرابط http://www.weghatnazar.com/article/article_details.asp?page=2&id=590&issue_id=78.

- مشروع تطوير التعليم في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، (٢٠٠٧م)، الرياض: مكتب التربية العربي.

- ميزانية وزارة التربية والتعليم لعام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ ، على الرابط http://www.moe.gov.sa/stat/budget.htm.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com